10 April, 2026

بيـان صحـفي

صادر عن: التنظيم الديمقراطي لعفر البحر الأحمر

حول استمرار النظام الارتري في انتهاك حقوق الانسان بشكل عنيف وخطير ومواصلته للتهجير القسري والتعذيب والاعتقالات غير القانونية لعفر البحر الأحمر في ارتريا

نحن في **التنظيم الديمقراطي لعفر البحر الأحمر** ومن خلال هذا البيان نعرب عن تقديرنا لاهتمام اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب بالنظر في الانتهاكات واشكال الاضطهاد التي يتعرض لها شعب عفر البحر الأحمر في ارتريا وخاصة متابعتها للشكوى المقدمة من قبل التنظيم ضد النظام الارتري بشأن ما يتعرض له شعب عفر البحر الأحمر من اضطهاد عرقي ممنهج في منطقة البحر الأحمر

ومنذ عام 1993م يتعرض شعب العفر في ارتريا دون انقطاع لسياسات ممنهجة تهدف الى حرمانه من حقوقه الاساسية واقصائه من ممارسة انشطته الاقتصادية في البحر والبر ولا سيما الصيد البحري والتجارة البحرية اللذين كانا يشكلان العمود الفقري لاقتصادهم ومصدر رزقهم الرئيسي

كما تعرض ابناء العفر لعمليات طرد متكررة وممنهجة من مناطقهم وقراهم وسواحلهم اضافة الى منعهم من الوصول الى الموانئ والجزر البحرية الممتدة من ميناء مصوع حتى رأس دميرا لمسافة تتجاوز 700 كيلومتر وهي مناطق كانت تمثل شريانا اقتصاديا حيويا لهم ولأجيالهم

وقد ادت هذه السياسات القمعية الى تدمير اقتصادي واجتماعي واسع اثر بشكل مباشر على مئات الآلاف من ابناء شعب العفر وفاقم من معاناتهم المعيشية والانسانية

والنظام الارتري ينكر جرائمه وينفي وجود اي اضطهاد عرقي وهذا مرفوض جملة وتفصيلا اذ تؤكد الادلة والشهادات والوقائع الميدانية وجود حملة ممنهجة تستهدف شعب العفر وتهدف الى تقويض هويتهم الثقافية والاقتصادية بل ووجودهم ذاته

ومن أبرز هذه الانتهاكات حرمانهم من ممارسة انشطتهم البحرية التقليدية وعلى رأسها الصيد الذي يعد جزءا اصيلا من تراثهم ووسيلة عيشهم منذ آلاف السنين كما يواجه العفر قيودا غير مسبوقة على استخدام الموارد البحرية اضافة الى تعرضهم للتجنيد الاجباري والاعتقال التعسفي والقتل ونشر الخوف في نفوسهم الامر الذي دفع اعدادا كبيرة منهم الى الهجرة القسرية واللجوء الى دول الجوار حيث يقيمون في مخيمات مثل ايسعيتا وبراحلي اضافة الى تواجدهم في اليمن وجيبوتي وجنوب المملكة العربية السعودية ويتعرض شعب العفر لمختلف اشكال الانتهاكات الحقوقية بما في ذلك التضييق على حياتهم اليومية ومنعهم من ممارسة ابسط حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية كما يواجهون خطر الاعتقال التعسفي والقتل منذ وصول النظام الحالي الى السلطة في اسمرا حيث لم ينعموا بالحرية او الامان طوال اكثر من ثلاثين عاما

ويعمد النظام الارتري الى تبرير هذه الانتهاكات باتهامات باطلة او بذريعة الاشتباه في انشطة غير مشروعة في حين ان الواقع يؤكد ان السبب الحقيقي هو مطالبة ابناء العفر بحقوقهم المشروعة

كما يعاني كثير من ابناء العفر من حرمانهم من حقوق المواطنة الكاملة وعدم حصولهم على الخدمات الاساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والتنمية مما ادى الى تعميق التهميش والاقصاء

وفي ضوء ما ورد في **بيان وزير الخارجية الارتري في مؤتمر جنيف 9-10 ابريل 2026** والذي يحمّل العقوبات الاحادية مسؤولية التدهور الحقوقي والانسانية يتضح ان هذا الخطاب يقوم على انتقائية سياسية في تفسير الواقع وتوظيف خطاب حقوق الانسان لتبرير سياسات داخلية كما يتجاهل بصورة ممنهجة الانتهاكات الموثقة داخليا ضد الشعب الارتري عموما وبشكل خاص ضد شعب عفر البحر الأحمر وعليه فان هذا الخطاب يفقد مصداقيته السياسية والاخلاقية نتيجة التناقض الواضح بين ما يطرح خارجيا وما يجري داخليا

و عليه فاننا نؤكد على ما يلي:

- ندعو منظمات حقوق الانسان الدولية والاقليمية الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للضغط على الحكومة الارتيرية لوقف هذه الانتهاكات

- نناشد المجتمع الدولي دعم شعب العفر في نضاله المشروع من اجل نيل حقوقه الاساسية

- نطالب الحكومات والجهات المعنية بالالتزام بضمان حقوق قومية العفر وتمكينهم من ممارسة انشطتهم الاقتصادية والاجتماعية دون قيود تعسفية
- نطالب بفتح تحقيقات دولية مستقلة حول الانتهاكات الممنهجة ضد شعب عفر البحر الأحمر وتحديد المسؤوليات القانونية عنها
- ندعو الى تمكين شعب العفر من الوصول الى حقوقه في المواطنة الكاملة دون تمييز او اقصاء
- نؤكد على ضرورة وقف سياسات التهجير القسري والتجنيد الاجباري والاعتقال التعسفي بحق ابناء العفر بشكل فوري
- نطالب بضمان وصول المساعدات الانسانية والخدمات الاساسية الى المناطق المتضررة دون عوائق
- نحث على وضع ملف انتهاكات حقوق شعب عفر البحر الأحمر تحت المتابعة الدائمة لآليات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان
- نؤكد على ضرورة الوقوف الى جانب شعب العفر في محنته والدفاع عن حقوقه التي يكفلها القانون الدولي ان استمرار هذه الانتهاكات دون محاسبة امر غير مقبول ويجب على النظام الارتيري تحمل مسؤولياته الكاملة تجاه مواطنيه من ابناء العفر.

التنظيم الديمقراطي لعفر البحر الأحمر

10 April, 2026

redseaafary@gmail.com